بشأن دراسة مشكلة الباحثين عن عمل
أسبابها وآثارها وعلاجها
اعتمدت في الدورة التاسعة والعشرين للمجلس الأعلى 2008م

المقدمة:

تنفيذاً لقرار المجلس الأعلى في دورته الثامنة والعشرين المنعقدة في الدوحة بدولة قطر خلال الفترة من 3 – 4 ديسمبر 2007م بتكليف الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى بدراسة مشكلة الباحثين عن عمل، أسبابها وآثارها وعلاجها، حيث تمت مناقشته وتبادل وجهات النظر حوله في الاجتماع الأول من الدورة الحادية عشرة للهيئة وتمخض عن الاجتماع الأول تشكيل لجنة لدراسة الموضوع وتقديم تقرير في شأنه، كما تدارست الهيئة الاستشارية الدراسات والأبحاث المقدمة من أعضائها وتم الاطلاع على الدراسات السابقة للهيئة ذات العلاقة بهذه الدراسة، وتم البحث كذلك في أوراق التوصيات للندوات التي عقدت بالدول الأعضاء والدراسات المستخلصة بشأن الموضوعات ذات الصلة، واستعرضت الهيئة التقارير والوثائق المقدمة من الأمانة العامة لمجلس التعاون، وأجرت الهيئة اتصالات من خلال الأمانة العامة مع بعض الجهات المعنية بالدول الأعضاء، كما تم الاطلاع كذلك على الإحصائيات المتعلقة بقوى العمل والباحثين عن العمل، وتم استعراض تجربة الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية للتصدي لظاهرة الباحثين عن عمل. وبعد المناقشات والمداخلات والمداولات وتبادل وجهات النظر خلصت الهيئة إلى ما يأتي:

المعطيات:

1. صدور مجموعة من القرارات على مستوى دول المجلس بشأن توطين الوظائف والحد من العمالة الوافدة والتركيز على توظيف القوى العاملة المواطنة، إلا أن بعض هذه القرارات لم تترجم إلى إجراءات تطبيقية.
2. هناك نقصاً في الإحصائيات والأرقام والبيانات المتعلقة بمشكلة الباحثين عن عمل وعدم دقة واكتمال بعضها.
3. الاعتماد المتزايد على العمالة الوافدة أثر على التركيبة السكانية والقوى العاملة في الدول الأعضاء.
4. غياب المعايير الموضوعية لتحديد الاحتياجات الفعلية من القوى العاملة الوافدة.

5. تشير التقارير والإحصاءات إلى ضعف نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، وكذلك تزايد أعداد الباحثات عن العمل مقارنة بالذكور.
6. ارتفاع نسبة الباحثين عن عمل من الأشخاص ذوي الإعاقة.
7. التفاوت في التشريعات الوطنية المتعلقة بحق المواطن في العمل بين دول المجلس.
8. اتساع الفجوة بين برامج التعليم والتدريب ومتطلبات المجتمع المعرفي.

وعليه فإن الهيئة الاستشارية تتقدم بالمرئيات التالية:

المرئيــات:

إن الإعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة في قمة الدوحة في ديسمبر2007 م منطلق ذو وجه حداثي لمسيرة المجلس، ويفترض أن هذه المظلة المشتركة تحتضن جميع المشاريع والبرامج والاستراتيجيات ذات العلاقة بأسواق العمل في دول المجلس وفي مقدمتها معالجة مشكلة الباحثين عن عمل باعتبارها واحدة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية الملحة .

وإن البحث عن أفضل السبل للحد من مشكلة الباحثين عن عمل يعتبر من الأولويات التي تحظى باهتمام قادة دول المجلس لما لها من آثار سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والأمني، وإذ تُثمَّن الهيئة الاستشارية الجهود التي تبذلها دول المجلس لتوفير فرص العمل لمواطنيها، وكذلك قراري المجلس الأعلى بشأن اعتماد مرئيات الهيئة الاستشارية في شأن توظيف القوى العاملة المواطنة وتسهيل تنقلها فيما بين دول المجلس لعام1999 م، وكذلك مرئياتها في شأن قضايا الشباب ووسائل رعايتهم لعام2002 م، تقترح الهيئة الاستشارية ما يلي:

1. وضع استراتيجية توظيف لدول مجلس التعاون على أن تتبَّنى تقييم ومراجعة الاستراتيجيات والخطط الوطنية للقوى العاملة، مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:

أ ـ وضع سياسات للتوظيف للمدى القصير والمتوسط والطويل متضمنة برامج تنفيذية بهدف السيطرة على المشكلة وخفض معدلاتها، وتحقيق متطلبات سوق العمل مستقبلاً.

ب ـ إشراك القطاع الخاص في وضع هذه السياسات والبرامج التنفيذية.

ج ـ أن تتضمن هذه السياسات والبرامج خطة للمتابعة والتقييم في كافة مراحل التطبيق.

د ـ أن تشتمل الخطط والبرامج على التنسيق مع الجهات المتخصصة بالتعليم والتدريب لتحقيق متطلبات سوق العمل من مهارات علمية وتقنية في كافة مجالات العمل .

هـ ـ رفع نسبة مشاركة المرأة الخليجية في سوق العمل من خلال أشراكها في السياسات والخطط والبرامج التنموية.

و ـ خلق فرص العمل من خلال مساندة ودعم برامج الحكومة والقطاع الخاص في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ز ـ إنشاء مراكز التوجيه المهني لمساندة الطلاب أثناء دراستهم في اختيار مجالات الدراسة في التعليم العالي واكتساب مهارات سوق العمل.

.2دراسة أمكانية إنشاء صندوق خليجي لدعم وتفعَّيل برامج تشغيل وتأهيل المواطنين والأيدي الخليجية العاملة يعمل على إنشاء معاهد للتدريب التي تغطي جميع التخصصات المطلوبة، وتوزيع هذه المعاهد على دول المجلس وفقاً لتجاربها وخبراتها المتوافرة في القطاعات المستهدفة من خلال سبر حاجات السوق الخليجي .

.3تكوين قاعدة معلوماتية وطنية للوظائف الشاغرة المطروحة وشروطها في القطاعين العام والخاص يتم تحديثها بشكل مستمر وتكون متاحة من خلال مواقع شبكة الإنترنت متخصصة أو دليل منشور شهري يخدم قضية الباحثين عن عمل.

.4وضع مخططات مفصلة لإحلال العمالة المواطنة محل الوافدة في القطاعات والمهن التي تشكل أهمية للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لتلك الدول، مثل قطاعات النفط والمصارف والشئون الإدارية والمالية والجيش والشرطة والمهن التقليدية وغيرها من المهن.

.5تحفيز القطاع الخاص لتشغيل المواطنين بدلاً من العمالة الوافدة.

.6وضع آلية مراقبة مستدامة لمعدلات العطالة الكلية والوطنية في كل دولة من الدول الأعضاء على حد سواء بغية ترجمة الحلول إلى سياسات وتشريعات وإجراءات ذات علاقة مع إعطاء الأولوية لمعالجة مشكلة الباحثين عن العمل لدى الفئات الشابة.

.7الاهتمام ودعم الشباب العاطلين وخلق واستحداث فرص عمل جديدة من خلال استثمار الحكومة وتشجيع القطاع الخاص في إقامة المشروعات الإنتاجية والمصانع التي تساهم في استيعاب نسبة كبيرة من الشباب في سوق العمل.

.8التوسع في برامج التدريب والتأهيل وإعادة التأهيل مع التركيز على الطلبة حديثي التخرج من أجل تأهيلهم لدخول سوق العمل.

.9ربط النظام التعليمي باحتياجات سوق العمل المتغيرة، حيث يجب الإقلال من تأهيل الأفراد للتخصصات الضيقة والاتجاه لتنويع التخصصات والمعارف بتوفير

المهارات المطلوبة ليس لمهنة معينة فحسب بل لمجموعة كاملة من المهارات اللازمة لتحقيق كفاءة عامة لأنواع متعددة من الوظائف.

10. الاستفادة من وسائل الإعلام لإعداد البرامج التوعوية لأفراد المجتمع لتغيير اتجاهاتهم السلبية حول العمل المهني والفني.

11. ربط منظومة تطوير واستخدام الموارد البشرية في دول مجلس التعاون من حيث التعليم والتدريب والتأهيل والتوظيف مع اتفاقية السوق الخليجية المشتركة بما يعزز تقارب أسواق العمل في الدول الأعضاء .

12. وضع برامج لمساعدة الشباب المتعلم والخريجين على إنشاء مشروعات صغيرة وتعليم الشباب كيفية إدارتها وحل مشاكلها وتسويقها وتوفير مصادر الدعم والتمويل اللازمة لإقامة تلك المشروعات.

13. إيجاد نظام للتأمين للباحثين عن العمل) العاطلين والمتعطلين (يهدف إلى صرف إعانة شهرية مؤقتة.

14. تضمين العقود الحكومية مع الشركات الأجنبية شرط توفير التدريب والتأهيل اللازم للعمالة الوطنية بها.

والله ولي التوفيق